المعقول والمقبول في وعود المعارضة

› عبده الجندي

إن أي جماعة سياسية لا تحترم ماضيها وما عرفت به من المواقف الأيديولوجية الثورية الراديكالية إزاء قضية معينة ولتكن خاصة برفض أي نوع من أنواع العلاقة مع إسرائيل والدول الداعمة والمؤيدة لها، وأي اتفاقات سياسية واقتصادية أبرمها النظام السابق مثل معاهدة كامب ديفيد، هذه الجماعات والخرافات حينما تتحول من المعارضة إلى الحكم تكون بالتأكيد قد حكمت على نفسها بالفشل الذريع الناتج عن الخداع والزيف بصورة متناقضة إلى حد الابتذال الفاضح مع نفسها ومع الغير.

أقول ذلك وأقصد به أن ما لوحظ على خطابات الإخوان المسلمين وغيرهم من تناقضات فاضحة في المواقف تجعلهم يتقدمون الصفوف الأمامية للعمالة للأمريكان الصهاينة مقابل الوصول إلى السلطة بعد أن كانوا في الصفوف الأمامية للمعارضين لتلك العلاقات المهنية، أمر يدعو إلى الاستغراب والاشمئزاز على نحو مؤلم يعرضهم اليوم والغد لفقدان ما حصلوا عليه من المؤيدين بالأمس وما قبل الأمس معاً، بل ويظهرهم بمظاهر الخزي إلى درجة قد تؤدي بهم إلى القطيعة مع الشعوب الناتجة عن غياب المصداقية في المواقف، لأنهم ينتجون في حاضرهم ومستقبلهم نفس العلاقات والمواقف والمعاهدات التي زايدوا عليها وحرضوا بها على من سبقوهم من الحكام الذين أطاحوا بهم بعد أن وجهوا لهم كل أنواع الاتهامات السياسية.

ومعنى ذلك أن من لا يحافظون على ثباتهم وقناعاتهم ومواقفهم المبدئية والأيديولوجية والثورية مهما تحققت لهم من الانتصارات والمكاسب السياسية إلى حين من الوقت، إلا أنهم سرعان ما يجدون أنفسهم مضطرين لدفع الأثمان الباهظة والمكلفة تأكل كل ما حصلوا عليه من المكاسب السياسية الرخيصة والمبتذلة بلا مسئولية وطنية وأخلاقية، ينطبق عليهم القول المأثور «يستطيع الإنسان أن يخدع كل الناس بعض الوقت وقد يستطيع أن يخدع بعض الناس كل الوقت، لكنه لا يستطيع أن يخدع كل الناس كل الوقت»، لأن البراعة في التكتيك والمناورة الزائفة انتهازية ذات عمر قصير ومحدود لا يمكنهم الاعتماد عليه في إقامة ما يحتاجون إليه من علاقات الثقة الدائمة والمستمرة مع الشعوب التي تحتاج إلى المصداقية والموضوعية، وما ينتج عنهما من تعاون وتكافل في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. إلخ.

أعود فأقول إن أي حركة ثورية معارضة لا بد أن تضع بالاعتبار أنها سوف تتحول إلى الحكم وستكون مطالبة بتطبيق ما وعدت به من السياسات والمنجزات والمواقف، فتحاول وهي في ساحة المعارضة أن تبعد نفسها عن الوعود والاتهامات ذات الشبهات المستحيلة، لأن المستحيلات التي تحقق لها بعض ما هي بحاجة إليه من القوة بما ينتج عنها من إضعاف للآخر واتهامه بالجناية والعمالة والتفريط في السيادة إلى غير ذلك من الاتهامات ذات الصلة بالفساد المالي والإداري، وفي سوء استغلال السلطة والثروة على حساب التحسين من الأوضاع المعيشية والحياتية لأبناء الشعب؛ ستعود ضدها.

أقول ذلك وأقصد به أن المبالغة في المعارضة بلا حدود ولا قيود، والإفراط والتفريط في المواقف وادعاء الكمال وما يترتب عليه من وعود زائفة من المنجزات الخرافية وغير القابلة للتحقيق سرعان ما تتحول بعد الوصول إلى الحكم إلى نقاط ضعف تظهر أصحابها بأنهم سياسيون مخادعون لا مصداقية لهم ولا ذمة ولا أمانة ولا قناعة، همهم الأول والأخير كيف يصلون إلى السلطة، وكيف يجمعون الثروة، حتى ولو استخدموا خصومهم وقوداً لإشباع ما لديهم من الأطماع بأساليب غير وطنية تتناقض مع ما يرفعونه من الشعارات، ومع ما يزعمون من القيم والمثل والمبادئ الأيديولوجية والثورية.

ويقدمون أنفسهم في لحظة جنون لا تفكر في العواقب الوخيمة بأنهم حركات ثورية معارضة بلا حدود ولا قيود من المعقولية والمقبولية الطامحة إلى السلطة، الأمر الذي يحتم على جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية المؤطرة بالاستقلال وبالحرية والديمقراطية والعدالة والرفاهية والسعادة للجميع، أن تبعد نفسها قدر الإمكان عن السياسات والخطابات التي تتجاوز الممكنات إلى المستحيلات، وتعد الشعوب بأنها تملك المفاتيح السحرية لما تحتوي عليه الحياة الدنيا من الأحلام والتطلعات المطلقة المشابهة لما تقدمه الأديان السماوية عن جنة عدن تنتفي معها الحاجة بكافة أشكالها المادية والمعنوية إلى غير رجعة، لاسيما وأن عاصفة من الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات الجماهيرية الغاضبة قد اجتاحت بعض البلدان العربية مدمرة كل ما حققته الثورات العربية في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا من منجزات متواضعة وبطيئة عبر سنوات من الصراعات والحروب الأيديولوجية والثورية بصورة مكنت الحركات الإسلامية المنظمة من الوصول إلى السلطة عبر منافسات انتخابية افتقدت إلى قدر معقول ومقبول من التكافؤ، لأن ملايين الشباب الذين قادوا هذه المسيرات والاعتصامات والمظاهرات المطالبة بتغيير حقيقي لما هو كائن من الأنظمة الجمهورية، كانت تفتقد للحد الأدنى من الحركة السياسية والانتخابية المنظمة والقادرة على حشد الهيئات الناخبة الحالمة بإقامة الدول المدنية الحديثة القادرة على تحقيق قدر معقول ومقبول من المساواة ومن الكفاية والرفاهية والسعادة الحضارية. وإذا بها تتسبب في تصعيد القيادات الإسلامية المتطرفة إلى السلطة بدون خبرة سياسية كافية تمكنها من انتهاج السياسات واتخاذ القرارات الصائبة والكفيلة بتحقيق ما بشرت به الأيديولوجيات والثورات الإسلامية من الانتصارات العملاقة التي تتجاوز تحرير فلسطين إلى تحقيق منجزات سياسية واقتصادية كأنها المعجزات. وإذا بها تعيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية عشرات الأعوام إلى الخلف، مؤكدة صحة المقولة المأثورة «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، وأن اللاحقين من الحكام أسوأ من البائدين.

كيف لا وقد كشفت الانتصارات الإسلامية عن مهادنات قدمت للولايات المتحدة وحلفائها كل ما هي بحاجة إليه من الضمانات بأمن وسلامة الكيان الصهيوني العنصري الذي يستأثر وحده بحقائق القوة ضارباً عرض الحائط بكل القرارات الدولية ذات الصلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أقول ذلك وأنا أشعر بأن الثورات العربية قد نجحت في تبديد ما كانت تمثله التيارات الإسلامية من أخطار على إسرائيل وتحولت من مواقف رافضة للحلول الاستسلامية التي وضع الراحل أنور السادات لبنتها الأولى في اتفاق كامب ديفيد التي وصفت بالاستسلامية والانبطاحية الدالة على الخيانة والعمالة، بحيث تحولت هذه الحركات الإسلامية الإخوانية والسلفية إلى قوى حاكمة مهادنة تقدم أطماعها السياسية في السلطة على ما رفعته من المبادئ والمثل الثورية الراديكالية المستمدة من جوهر الدين الإسلامي الحنيف دين الثورة والحرية والديمقراطية والعدالة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ووسيلة القوة القادرة على حماية السيادة الوطنية وتحريرها من الاستعمار والاستبداد والفقر والجهل وكافة أشكال الارتهان والعمالة والقهر والظلم والتخلف والعبودية.

قضية صعدة وعلاقتها بحرب 94م ضد الجنوب والاشتراكي !

> محمد محمد المقالح

لأسباب وعوامل كثيرة قد لا يدرك بعض شباب (أنصار الله) بأن حروب صعدة لم تكن في بعض وجوهها سوى إحدى نتائج أزمة وحرب صيف 1994م الإجرامية، والأمر نفسه لدى بعض شباب الحراك الجنوبي اليوم ونظرته إلى دوافع وخلفيات حرب صيف 94م وحروب صعدة.

ثقافة الإقصاء ورفض الشراكة الوطنية، واستخدام القوة والحرب لتهميش أو تصفية الخصم السياسي هي جذر قضية صعدة مثلما هي جذر القضية الجنوبية، والفرق هو في الدرجة وفي أن الجنوب كان دولة يمنية مستقلة ومشروعاً سياسياً ووطنياً معروفاً مثله نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني في الوحدة، والمواطنة والدولة المدنية ولاحقاً الديمقراطية والتعددية.

في المقابل كانت صعدة وما تمثله من هوية فكرية ومذهبية وشريحة اجتماعية واسعة على مستوى الجمهورية العربية اليمنية قد همشت أو ضربت قبل الوحدة اليمنية مثلها مثل شرائح وتكوينات أخرى كانت الوحدة وشراكة الاشتراكي في الدولة الجديدة، وما حمله وجوده من تباشير نظام المواطنة والتعددية قد فتحت لها نافذة جديدة لتتنفس، ومن خلالها أعادت اكتشاف نفسها كمكون رئيس من مكونات الهوية والتكوين الوطني لليمنيين لا يستقيم أمر الوطن إلا به وعلى خلاف رغبة أو إرادة الانفراديين والمتوحدين مع الذات المتضخمة.

غير أن هذا لم يرق لنظام صنعاء الرافض لأي شراكة وطنية ولو على مستوى المجتمع، فضلاً عن الشراكة في السلطة والثروة، ولذلك وما إن وضعت حرب صيف 1994م في الجنوب أوزارها وتم إقصاء شريك الوحدة والرافع الوحيد للتوازن السياسي حينها حتى استدارت آلة الحرب والإقصاء باتجاه الشمال مستكملة سياسة تصفية الخصوم بالحرب، والقوة وتلك هي أهم خلفية حروب صعدة الستة وكانت ولا تزال دوافعها وعواملها السياسية والاجتماعية والمذهبية هي أسس قضيتها وأسس حلها في آن واحد.

في هذا السياق وما يجب التوقف أمامه من قبل أنصار الله من الشباب ومن قبل بقية اليمنيين ممن تم تزييف وعيهم وذاكرتهم الوطنية هو أنه ومنذ الأيام الأولى لانتهاء الحرب ضد الجنوب وتحديداً منذ رسالة الشيخ عبدالله الأحمر الموجهة إلى القائم بأعمال محافظ صعدة حينها (القيسي) والمؤرخة بتاريخ 27يوليو 1994م، أي بعد دخول ما سمي بقوات الشرعية عدن بعشرين يوماً فقط حتى انفجار الحرب الأولى في صعدة يوليو 2004م شنت السلطة في صعدة حملة مقابلة وموازية لما كان يحدث في الجنوب، ولكن ضد الآلاف ممن كان يطلق عليهم بحلفاء الحزب الاشتراكي في الأزمة والحرب، والمقصود بهم حينها- قيادات وأعضاء حزب الحق - أو من كانوا يوصفون بالملكيين.

وعلى طريق تحقيق أهداف تلك الحملة القمعية والانتقامية التي أخذت أساليب وطرقاً متنوعة في سياسة القمع والإذلال أقدمت السلطة وأجهزة الأمن والجيش والسلطة المحلية وحلفاؤها من المشايخ والجماعات الأصولية المتحالفة على:

- اعتقال العشرات بل المئات من أبناء صعدة وغيرها على خلفيات سياسية وتحت عنوان أو تهمة جاهزة هي تحالفهم مع قوى «الردة والانفصال» وموقفهم الرافض لحجج السلطة في حيثيات الحرب ضد الجنوب.

- القيام بعمليات تفخيخ منازل بالمتفجرات أو ضربها بقذائف البازوكا وقد استهدفت بدرجة رئيسة منازل العشرات ممن ترشحوا في انتخابات 1993م البرلمانية على قوائم حزب الحق أولاً، والاشتراكي ثانياً، كما طالت منازل كل النشطاء السياسيين الذين عرفوا بمناهضتهم لحرب 1994م.

-جرائم قتل طالت نشطاء عديدين في صعدة وحرف سفيان ومحاولة اغتيال استهدفت آخرين من العلماء، والنشطاء والقيادات الحزبية (حزب الحق أولاً - الحزب الاشتراكي ثانياً) من بينهم العلامة بدر الدين الحوثي نائب رئيس حزب الحق حينها الذي اضطر بعد الملاحقات ومحاولات الاغتيال الآثمة التي طالته إلى الهروب من اليمن باتجاه سوريا، ومن ثم إيران وهكذا بالنسبة لحال الأخ المناضل والقائد الاشتراكي المعروف محمد مصلح الشهواني الذي فاز عن قائمة الاشتراكي في دائرة حرف سفيان، حينها اضطر إلى ترك اليمن وطلب اللجوء السياسي دون أن تتوقف عمليات التنكيل بجمهور الحزب ونشطاء حملته الانتخابية في صعدة وحرف سفيان وعيال سريح ومناطق أخرى من شمال الشمال.

-مئات الكوادر في التربية والتعليم والأوقاف والواجبات أقصوا أو فصلوا من أعمالهم فقط لأنهم من صعدة ومن مناطق بعينها، أو من أتباع مذهب بعينه وبعضهم تم استهدافهم على خلفية أسمائهم وأسماء أسرهم ومناطقهم.

-مئات المدرسين والموظفين تم توزيعهم ظلماً إلى بقية المحافظات وبعضهم إلى محافظات نائية وبدوافع انتقامية وثارية قبيحة.

-وآخرون تم إيقاف منحهم الدراسية وتجميد أو توقيف الدرجات الوظيفية التابعة لمحافظة صعدة عموماً

هذه الحرب غير المعلنة على صعدة ومحيطها جرت بدوافع وعوامل كثيرة اجتماعية ومذهبية وسياسية، ولكنها تمت على خلفية أزمة وحرب صيف 1994م على الجنوب وبالتوازي مع ما كان يجري في عدن من محو أي أثر للخصوم، وبالتالي للجنوب وعلى وقع تهمة التحالف مع قوى الردة والانفصال كما جاء في رسالة رئيس مجلس النواب والمذكورة آنفاً.. والتي مثلت بدء إطلاق النار في حرب بدت صامتة وغير متفاعل معها من قبل بقية اليمن، لكنها طالت وبقسوة جميع من شكلوا عصب الحركة الحوثية لاحقاً، وقبلهم طالت المواطنين والفلاحين وأصحاب الحرف من الناس العاديين وبأدوات مشيخية وأصولية في نظام تحالف حرب 1994م أكثر منها أدوات السلطة الرسمية في صنعاء.

والخلاصة ومثلما سُلم الجنوب للفيد والنهب والتنكيل والقهر أخذت صعدة ومحيطها نصيبها من التنكيل والقهر بعد أن أعيد تسليمها من جديد إلى الشيخ عبد الله والنافذين من آل الأحمر، وأدواتهم المشيخية والأمنية والعسكرية في صنعاء، ومناطق شمال الشمال لممارسة الانتقام والثار ضد كل من حاول التطاول على سلطتهم من أبناء صعدة، وحرف سفيان أثناء انتخابات 1993م البرلمانية وباعتبار صعدة وسفيان وحجة هي الحديقة الخلفية لآل الأحمر منذ المصالحة بين الملكيين والجمهوريين حتى اليوم مع انقطاعات محدودة حدثت في عهد الرئيس الحمدي والفترة الانتقالية لدولة الوحدة.

المفارقة انه ومثلما كانت الحركة الحوثية هي إحدى تداعيات سياسة الإقصاء والانتقام وتسعير الحروب فقد كانت حروب صعدة أحد عوامل بروز الحراك الجنوبي وعلى خلفية الاحتقان الشعبي في الجنوب والانكسار العسكري في الشمال.

ومثلما كانت جماعة «أنصار الله» قد ولدت من رحم حزب الحق وما طال كوادره من تنكيل وعلى خلفية ترك العمل الحزبي عموماً واللجوء إلى التدريس الشرعي، فقد ولد الحراك الجنوبي كحركة احتجاجية واسعة الانتشار من رحم الحزب الاشتراكي اليمني ومما طال قياداته وكوادره من تشريد وتنكيل ومصادرة لحقوقه وأمواله طالت الجنوبيين بطريقة أو بأخرى أيضاً وكلاهما تم على وقع وخلفية حرب صيف 1994م القذرة أو كإحدى نتائج تداعياتها المأساوية على الوطن عموما.

يبقى أن نقول إن عدم معرفة الجيل الجديد من الطرفين «الحراك - وأنصار الله) بتاريخهما المشترك في القهر، وبالتالي عدم قدرتهما على إعادة تعريف قضيتيهما بصورة واضحة يعود من وجهة نظري إلى سبب رئيس هو محاولة قطع أحدهما صلته بالحزب الاشتراكي اليمني وتاريخه في الجنوب وإقصائه من دولة الوحدة وتحويله إلى متهم في القضية الجنوبية بدلاً من أن يكون رافعتها وحجر الزاوية في رؤية حلها من ناحية.

وقطع الثاني صلته «أنصار الله» بحزب الحق وتحويله عموماً إلى متهم في التسبب بمأساة أعضائه ونشطائه والناس عموماً في حين أن ذلك التوصيف للمشكلة او لسببها لم يكن دقيقاً البتة والصحيح أن ضرب الحزبيين والحزبة والديمقراطية عموماً هي السبب وهو ما يتبين اليوم وإن كان قد تبين بوضوح قبل ذلك وتحديداً عشية ثورة 11فبراير 2011م وغداة الحراك الجنوبي 2007م.

لا بد من إعادة تعرف القضية الجنوبية وقضية صعدة من نقطة ثقافة الحروب والإقصاء ورفض الشراكة الوطنية، ومن كون حرب صيف 1994م التي نعيش اليوم ذكراها السوداء هي أساس قضية الجنوب وما تلتها من قضايا وطنية ومصيرية تتعلق بضرب دولة الشراكة والمواطنة من ناحية وتكريس ثقافة الحروب والصراعات المسلحة كوسيلة وحيدة لممارسة السياسة من ناحية ولضرب وإقصاء الشركاء في الوطن من ناحية أخرى.

كان يفترض أن تكون ذكرى حرب صيف 1994م الإجرامية على الجنوب فرصة أو محطة للمراجعة بالنسبة لليمنيين عموماً ولأبناء الجنوب وصعدة خصوصاً لإعادة تعريف قضاياهم المصيرية بوضوح بعيداً عن السياقات الانحرافية والتضليلية التي صعبت حلول القضايا وجعلت الجميع ومن يفترض أنهم أصحاب القضايا والمعبرون عنها معلقين على أشجار الأوهام غير قادرين على النزول وقادرين فقط على مسايرة غضب الشارع، وبالتالي منحطين بأنفسهم وبقضاياهم إلى الدرك الأسفل من الطيش والتمزق العبثي للوجدان والهوية الوطنية قبل أن يكون تمزقاً للوطن جغرافياً وسياسياً.

*** تغريدة:**

الاعتذار للجنوب يبدأ برفضنا واستنكارنا لجريمة اجتياحه الغاشم في 27 ابريل 1994م.

ولكن هذا للأسف لم يحدث في كل اليمن واقتصر إحياء الذكرى البائسة على المقهورين الجنوبيين فقط !

حتى المتضررين الأساسيين من آثار تلك الحرب الإجرامية وفي مقدمتهم حزبنا الاشتراكي اليمني لم يتذكر هو الآخر المناسبة ولم تحتج منظماته الحزبية في الشمال في ذكراها.

...أي دوشة هذه التي يعيشها اليمنيون اليوم وإلى درجة أن البعض لم يعد يتذكر نفسه أو قضيته ؟!

› صلاح الدكاك

مجموعة هائل ليست خزانة نقود

على مدى العقود التالية لمصرع الحلم السبتمبري مطلع السبعينيات، ظلت تعز وغيرها من محافظات الأطراف في «ج-ع-ي» تُحكم بقوة التخويل الذي يمنحه مركز هيمنة القوى التقليدية لمن ينتدبهم كممثلين لمصالحه، لا بقوة شراكة هذه الأطراف في صناعة القرار الوطني على مصاف البناء الفوقي لدولة مؤسسية حديثة.

يتيح تفاوت الفروق المجتمعية بين محافظات «ج-ع-ي» قراءة «تعز» على حدة باعتبارها مسرحاً حيوياً لتمظهر جدلية الإخضاع ومستوى القابلية للخضوع من جهة والممانعة إزاءه من جهة مقابلة بين طرفي المعادلة: المركز والأطراف، ففي حين أحرزت القوى المهيمنة، برعاية سعودية، نجاحاً سريعاً وغير باهظ الكلفة – في ترويض معظم المحافظات لسلطتها، بقيت تعز أشبه بخط زلزالي نشيط وسلسلة فوهات بركانية دائمة الغليان.

بتعبير أدق ظلت المدينة داخل مجال نفوذ سلطة الشمال الجيوسياسي وخارجه معاً، الأمر الذي دفع الشيخ عبدالله حسين الأحمر في مذكراته لتوصيف الصراع الذي نجمت عنه أحداث أغسطس 1968م بأنه صراع «بين الجمهوريين واليسار» وهو توصيف يفصح عن الحاجة الملتبسة لدى الشيخ، إلى تشكيل صورة الآخر الخصم من موقعه هو كمركز للجمهورية «المختطفة»، لاسيما وأن هذا الآخر يصعب وصفه بـ«ملكي أو مناطقي جهوي».

إن لفيف الضباط الشباب الذين سقط معظمهم شهداء وسُرِّحت البقية الباقية منهم في أغسطس 68م هم الاختراق الثوري الوطني الأنضج عقب 26 سبتمبر لمنظومة القوة العسكرية الفئوية الحاكمة قبل هذا التاريخ، والتي عادت لتسيطر مجدداً في 68م لكن تحت لافتة جمهورية فارغة بعد أن آل الوضع الإقليمي لصالحها.

إن بنية انتقالية أكثر نضوجاً كبنية المجتمع التعزي هي التي أسهمت بشكل رئيس في حدوث هذا الاختراق «الأنضج» لمنظومة القوة الساكنة ومنحت المنعطف السبتمبري بُعده الثوري اجتماعيا، لذا فإن القوى التقليدية وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع متغيِّر اجتماعي يصعب توصيفه عصبوياً (كَقبلي) أو سياسياً (كَملكي) ولم تكن بالضرورة لتصفه بالجمهوري من موقعها كمختطف للجمهورية الوليدة، فأطلقت عليه وصف «اليسار» وفقاً لمذكرات الأحمر.

يعيد التاريخ نفسه اليوم في صورة عملية ترويض ممنهجة للمدينة تحت غطاء ثورة أخرى مختطفة كان لتعز الدور الأبرز في اندلاعها، ومن قبل ذات القوى التي ترى في هذه البنية المتفلتة والحالمة تهديداً مباشراً لحاجتها غير المشروعة إلى تأبيد رسوخها في قلب معادلة الحكم التليدة والجائرة...

إن مشهد اعتقال الدينامو الاقتصادي والسياسي لثورة سبتمبر «عبدالغني مطهر» وحمله إلى صنعاء مقطوراً في عربة عسكرية ثم وضعه تحت الإقامة الجبرية ونَفْيه، يشبه إلى حد بعيد –من حيث الجوهر- الحملة المتجرِّدة من كل قواعد الاشتباك وأخلاق الخصومة التي تشنها على مدى عام قوى المركز التقليدية ضد شوقي هائل ومجموعة هائل سعيد عبر «تجمع الإصلاح» كناظر وقف لمصالح هذه القوى في أبرز مدن الأطراف، لذات الهدف القديم.

إن عملية استهداف تعز -بالأساس- لا تتعلق بكونك تعزيًّا، بل بكونك تمتلك الأهلية والإرادة والمصلحة في الخروج بالمدينة من قمقم الوصاية الذي يسجنها مركز السلطة فيه إلى فضاء نسبي يتيح لها أن تتنفس وتنمو وتبدع دون الحاجة إلى «فرمان من الباب العالي».. ولست بحاجة إلى التذكير بأن «أحمد عبدربه العواضي»، وهو أحد أخلص وأصلب الرجال الذين تولوا قيادة محافظة تعز مطلع السبعينيات، لم يكن تعزيًّا، غير أن من المهم التذكير بأنه دفع حياته ثمناً لمحاولة الخروج بالمدينة إلى هواء اللامركزية، فانتهى أشلاءً متناثرة على سور سجن «غمدان» الحربي بصنعاء، بعد أن زُجَّ به خلف جدرانه على ذمة قضية ملفقة كما يؤكد معاصرون مطلعون.

لا مآخذ واضحة لدى «الإصلاح» على المحافظ «شوقي هائل»، إلى ذلك فإن قرابة عام من توليه القيادة لا تتيح له حتى أن يكون سيئاً، عوضاً عن أن يكون إيجابياً بموازاة حجم جرعة التشوهات التي ألحقتها قوى المركز بمناخ العمل في تعز على مدى عامين من ترحيل أطراف السلطة صراعاتها إلى المدينة بهدف كسر العمود الفقري للانتفاضة والتنفيس عن المركز.

يدرك القابضون على خيوط الدُّمَىْ الموكولة بإثارة الفوضى غير المبررة في تعز، أنه حتى وإن كان التاريخ يعيد نفسه فإن شخوص المسرح المسيطرين وظروفه لا تعود بحذافيرها من حيث متاحات السيطرة والقدرة على لجم المستجدات، كما أن خشبة المسرح تتسع وذهنية الجمهور تتغير.

«إنك لا تسبح في النهر مرتين» بحسب فيلسوف يوناني، لذا فإن القوى التقليدية تسعى اليوم بفرط الجهد وشتى حيل الحواة لتحويل نهر الحياة في تعز تحديداً وعموم البلد إلى بركة آسنة تتيح لها السباحة في ذات الماء مئات المرات.

إن الأمر يشبه محاولة ذلك الحاج الأخرق إسكات تلبيات ملايين الحجيج يوم عرفة، ليتمكن من الرد على مكالمة هاتفية؛ غير أن القوى التقليدية لا خيار لها سوى التمادي في حمق المحاولة بالتعويل على أمرين: ضرب ذراع المدينة الحي بذراعها المشلول ومستوى تحضرها بمستوى تخلفها، وتلويث مائها العذب بمياهها الموحلة، وتحريض جراثيم المرتزقة والعيارين والمنحرفين نفسياً واجتماعيا على مراكز عافية المدينة وأدمغة أبنائها الأسوياء.. هكذا يجري تقويض القدرة على المبادرة المجتمعية كأهم خصيصة للمدينة..

إن رأس المال العصامي في تعز لا خيار له هو الآخر سوى اجتراح مواقع جديدة رأسياً وأفقياً في قلب الحياة السياسية والاقتصادية للبلد، أو الاستمرار في الخضوع لشروط الحياة في كواليس الذعر وهَوَان عقود الابتزاز مقابل عدم المساس..

لا ينبغي أن تستمر النظرة القديمة إلى «مجموعة هائل» باعتبارها مجرد خزانة نقود ضخمة ومفتوحة على أيدي عصابات النافذين والحماة الأشاوس.. وفي يدها وحدها اليوم خيار كسر زنزانة التنميط هذه أو البقاء سجينة لها..

على هذا المستوى تحديداً يمكن الجزم بأننا – غالبية أبناء تعز المقهورين- نشاطر «مجموعة هائل» مأزقاً وجودياً واحداً ونتماهى في بنية اجتماعية واحدة متجانسة الحاجات والآمال، ويعوزها -بالقصور الذاتي- الوقوف على أرضية مواطنة متساوية تحت سقف القانون في كنف دولة مدنية حديثة..

لهذا الهدف ثرنا وله قدمنا أجملنا وأثمن ما لدينا حطباً للثورات..

علينا أن نعي ذلك وعلى «شوقي هائل» ألا يخذل المدينة بأن يتراجع وينكفئ أياً كانت الذريعة..

إن خياراته في هذه اللحظة تحديداً هي «الترومتر» الوحيد الذي يعكس مستوى مناعتنا واستعصائنا على محاولات الكسر المثابرة.